الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ٩ اغسطس ٢٠٠٢

اتفاقية ماشاكوس.. والأمن القومى المصرى

حدث ان حكومة جمهورية السودان وحركة تحرير شعب السودان عقدتا اتفاقية للسلام يوم ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ فى مدينة ماشاكوس بكينيا تضمنت مقدما مبادئ الحكم والاجراءات العامة التى ستتبع خلال فترة انتقالية حددت بست سنوات وشكل هياكل الحكومة التى ستقام سواء على شكل كونفيدرالى او فيدرالى او حق تقرير المصير تحت ترتيبات قانونية ودستورية لدعم تأسيسها تحت رعاية لجنة تقييم من عدد متساو من الممثلين لكل من حكومة السودان وجيش تحرير شعب السودان وممثلين على الاكثر بالترتيب من الدول الاعضاء فى اللجنة الفرعية حول السودان من دول الايجاد شملت جيبوتى واريتريا واثيوبيا وكينيا وأوغندا..

وتحت رعاية ومراقبة كل من إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة دون اشتراك لمصر او ليبيا فى هذه الاتفاقية مما يعتبر خرقا لكل الاعراف وابتعادا لطبيعة العلاقات بين شعبى وادى النيل الذى تربطهم أواصر أكبر من مجرد شريان الحياة الجارى فى مياه النيل وعمقا استراتيجيا وامنيا للدولتين اختلطت فيها دماؤهم منذ قديم الأزل.. وعليه فهناك اجراءات امنية ووقائية يتم اتخاذها لتسهم فى تعزيز الزخم الذى بدأت تحققه عملية السلام المنتظرة من خلال المساهمة من بناء اجماع وطنى يشمل كل القوى السياسية السودانية وان يصبح مقدمة لدور مصرى- عربى أكثر فاعلية فى تحقيق السلام وضمان ان يصبح خيار الوحدة اكثر جاذبية للجنوب وذلك تحت أفق من تبادل المصالح بين هذا المسعى العربى والسودانى.

الدور المتوقع من مصر لا ينطلق فقط من وشائج التاريخ والجغرافيا ومياه النيل التى تربط بين البلدين وإنما لعوامل اخرى من بينها ان الرئيس مبارك هو الرئيس العربى الوحيد الذى التقى بـ «قرنق» عدة مرات وان القاهرة فتحت مدارسها ومعاهدها للآلاف من الجنوبيين الذين درسوا فيها خلال العقود الثلاثة المنصرمة.. ومعروف ان عددا من قيادات الحركة الشعبية يتقنون العربية بسبب دراستهم تلك فى مصر، الامر الذى يمكن ان يجعل الارض ممهدة لتحرك رشيد خلال فترة السنوات الست الانتقالية التى يتم فى نهايتها تصويت على حق تقرير المصير وهل يبقى الجنوب فى اطار السودان الموحد فيدراليا او كونفيدراليا أو ينفصل حيث لفتت حرب الجنوب الحالية وهى الثانية من نوعها انظار العالم فى اقل من عام على انطلاقها عام ١٩٨٣ عندما تمكنت مجموعة تابعة للحركة الشعبية من الهجوم على معسكر لشركة «شيفرون» العاملة فى مجال التنقيب عن النفط وقتل ثلاثة من العاملين مما دفع الشركة الى وقف عملياتها. وقبلها تكرر نفس الحادث عندما هجمت وحدة اخرى على معسكر لعمليات الشركة الفرنسية والمقاولون العرب «عثمان أحمد عثمان» اللتين كانتا تقومان بحفر قناة جونجلى لإمداد مصر والسودان

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عمر البشير

جون قرنق

لواء أ. ح (م)
رشاد إبراهيم محجوب
خبير فى الدراسات الاستراتيجية القومية

بكميات اضافية من المياه تبلغ اربعة مليارات متر مكعب تتقاسمها مناصفة.. كما ان اقامة أى خزان مائى فى جنوب السودان على مسافة ٤٠٠ ميل جنوب الخرطوم عند تقاطع نهر السوباط والنيل الابيض يمكن أن يحجز مياه النيل الابيض المتجمعة من منطقة البحيرات العظمى لما فيه خير مصر اذا ما تم تنظيم المياه فى نهر النيل.. او قد يؤدى الى خراب مصر اذا ما تم حجز كميات ضخمة من المياه ثم اطلاقها دفعة واحدة، ففى هذه الحالة ستحدث المياه فيضانا ضخما يغرق مصر على ضفتى نهر النيل وقد يهدد السد العالى.. ولابد ان يخضع ذلك كله لحسابات دقيقة يقوم بها خبراء مصريون وعالميون.. وان يتضمن الجزء «ب» من ترتيبات الفترة الانتقالية ضم مصر- وما يراه الطرفان من دول عربية او هيئات دولية- الى الاتفاقية لدواعى الامن والاستفادة من المياه لصالح الأطراف الثلاثة.. مع التأكيد على عدم اقامة اية سدود او خزانات عند تقاطع نهر السوباط والنيل الا بموافقة الاطراف الثلاثة «السودان الشمالية والجنوبية ومصر» والاتفاق عليها فى ترتيبات تقاسم الثروة (٤-٢ بند الموارد الطبيعية).. وهذا مجال توافق مصلحى يمكن ان يصبح نقطة انطلاق لحركة مستقبلية خاصة اذا وضع فى الاعتبار متغيرات المشهد الاقليمى التى بدأت تنظر الى موضوع المياه من باب التنسيق والتعاون بدلا من حالة المواجهة والعداء التى ميزت موضوع المياه الشائك الذى كان يضع السودان ومصر فى جانب وبقية دول حوض النيل السبع خاصة اثيوبيا فى جانب اخر «خاصة» بعد ارتفاع اصوات بعض الدول الافريقية التى تنادى بالتحلل من اتفاقية ١٩٠٢ الموقعة بين الحكومة البريطانية والاثيوبية بعدم اقامة أى مشروعات او سدود على النيل او بحيرة تانا او نهر السوباط دون موافقة باقى دول حوض النيل.. والأنباء التى وافتنا بها وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية «أخيرا» بعزم حكومة اثيوبيا على تحويل ٦٥ الفا و٧٥ كيلو مترا مربعا من اراضيها من الرى بالأمطار الى الرى الدائم مما يتطلب اجراء التطوير اللازم على انهارها الثلاثة الازرق وعطبرة وبارو.

ويمكن للدور العربى أن يسهم فى ثلاثة امور: ان تقوم الصناديق العربية بإعداد دراسة من منظور متكامل عن الوضع الاقتصادى السودانى تجدد فيه دراسات سابقة قام بها الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى مع الوضع فى الاعتبار المتغيرات الاقليمية والدولية.. ووضع الديون العربية على السودان وان تضع هذه الدراسات اولويات ووجوه صرف لتحقيق الاختراق المنشود ضد المخططات الاجنبية عبر خريطة استثمارية تتيح فرصا للاستثمار الخاص والعام الذى يتجه عادة الى مرافق البنية التحتية وثانيهما معاونة السودان فى جانب توفير التدريب والتأهيل لصناعته النفطية الوليدة التى تحتاج العنصر البشرى المدرب ليتمكن من السيطرة عليها وثالثهما تنمية التعاون على المستوى الثنائى او الجماعى بين دول حوض النيل «الأندوجو» فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والتجارية والثقافية والتعليمية وتوليد الكهرباء والتوسع فى الصناعات القائمة على الحاصلات الزراعية ومحاولة ضم اثيوبيا والسودان الجنوبى- فى حالة الانفصال- الى مجموعة دول الاندوجو بهدف تشجيع دول النيل على الاهتمام بموضوع المياه من خلال تعاون اقليمى شامل.

وأخيرا يعتبر مجرى النيل العمود الفقرى والمصدر الوحيد الذى سنقيم عليه خطة التنمية الشاملة فى توشكى و«جنوب الوادى» و«سيناء» وما يتصل بها من إنفاق ضخم.. وتأثير ذلك مباشرة على الأمن القومى المصرى وأقوات وغذاء الشعب.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية